سلاسل القيمة العالمية و انعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة
Global value chains and their implications for international trade in the light of contemporary developments

بركان أنيسة[1]، دراج عفيفة[2]
[1] أستاذ محاضر أ، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، univ-a.berkane@blida2.dz
[2] أستاذ محاضر أ، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، univ-a.derradj@blida2.dz

تاريخ الاستلام: 10.6.2022 تاريخ القبول: 22.6.2022 تاريخ النشر: 1.9.2022

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مظاهر التحولات التي شهدتها التجارة الدولية بعد أن زادت وتيرة الالتحاق بسلاسل القيمة العالمية، من خلال التطرق إلى مختلف انعكاسات ذلك على التجارة الدولية و تركيبتها بالإضافة إلى النماذج الجديدة للتقسيم الدولي للعمل.
و تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية أصبح مطلبا تسعى إليه اغلب دول العالم باختلاف مستوياتها الاقتصادية، نظرا للمكاسب الكبيرة المحققة على مستوى البلدان المشاركة فيها وعلى رأسها الدول النامية التي حققت قفزة نوعية بوصولها إلى ركب الدول الاقتصادية الكبرى دون عناء كبير.
كلمات مفتاحية: التجارة الدولية، سلاسل القيمة العالمية، كوفيد19،الحرب التجارية.

تصنيف JEL : S28، F62 ، F23 ، B17، B27 .

Abstract:
This study aims to highlight the aspects of the transformation of international trade after the acceleration of the pace of integration of global chains, by addressing the various repercussions of this on the aspects related to them,
It was concluded through this study that membership in global value chains has become a requirement for most countries in the world at different economic levels, due to the great gains made in participating countries.
Keywords: International trade, Global value chains, COVID-19, Trade war.
Jel Classification Codes: S28 ، F62، F23 ،B17،B27.

المؤلف المرسل: بركان أنيسة، الإيميل: manissa3g@gmail.com

1. مقدمة:

شهدت التجارة الدولية نهاية القرن العشرين عدة تطورات شملت جميع دول العالم من حيث تبادل الصادرات والواردات فيما بينها، و لكن أيضا من حيث طبيعة و تركيبة هذه التدفقات حيث كانت التجارة الخارجية للسلع تاريخيا وحتى فترة معينة من الزمن المجال الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفي نهاية القرن العشرين و مع ظهور مبادئ العولمة و تداعياتها، أصبحت أشكال مختلفة من العمليات المالية هي المهيمنة في النظام الاقتصادي الدولي.

و من أبرز هذه العمليات ظهور سلاسل القيمة العالمية التي أدى في نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث قسمت العمليات الانتاجية للسلع و الخدمات المختلفة إلى مجموعة من الأجزاء ووزعت على دول مختلفة وفقا للكفاءات و الإمكانيات التي تملكها كل منها، و صيغت الاتفاقيات الدولية المنظمة و المسيرة لهذه الأعمال، ما انعكس على فتح الحدود على مصرعيها بين الدول والشركات المساهمة في هذه السلاسل، فازدهرت بذلك التجارة الدولية و نمت المداخل الناجمة عنها وانتقلت العديد من الدول التي كانت تعاني من معدلات فقر مرتفعة إلى ركب الدول الغنية.

و للدخول أكثر في حيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح السؤال الرئيسي التالي: - **فيما تتمثل أهم انعكاسات سلاسل القيمة العالمية على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة؟**

و للإجابة على الإشكالية المبينة أعلاه، اعتمدنا الفرضيات التالية:

-إن الانضمام إلى سلاسل القيمة من أهم الفرص المتاحة أمام الدول النامية للنهوض باقتصادها والدول المتطورة للرفع من مستوى التخصص بها و تنافسيتها .

-تعد سلاسل القيمة القوة المحركة للتجارة الدولية و نموها.لان المشاركة فيها عبر الروابط المختلفة سواء كانت أمامية أو خلفية يؤدي إلى زيادة محتوى الصادرات من القيمة المضافة المحلية.

-ان استدامة سلاسل القيمة العالمية يتطلب إجراء تغييرا و تعديلات على مستوى القوانين والسياسات التجارية المحلية منها و الدولية .

أما أهداف هذه الدراسة فتكمن في إبراز أهمية سلاسل القيمة العالمية في توليد القيمة و رفع معدلات النمو و النهوض باقتصاديات الدول، و خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى فتح المجال أمام الاندماج الاقتصادي، و تحديد تأثير هذه السلاسل المستمر على نمط الإنتاج و التجارة الدوليين لمعرفة نوع هذا التأثير و مجالاته.

و لأجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض لتطور التجارة الدولية ومفهوم سلاسل القيمة العالمية في المحورين الأول و الثاني و اللذان خصصا لتأصيل المفاهيم النظرية حول التجارة الدولية و سلاسل القيمة العالمية، في حين خصص المحور الأخير لتحليل أهم الانعكاسات التي خلفتها هذه السلاسل على التجارة الدولية و التي تعد ايجابية في مجملها.

2 . التجارة الدولية في عصر العولمة:

1.2.مدخل إلى التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الخارجية العصي الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدول، كما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها من خلال القيام بعمليات التصدير و الحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى عمليات الاستيراد.

و عليه، تهتم التجارة الدولية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الدولية تدرس العلاقات اقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال (السريتي، 2008، صفحة 7).

وتعرف بأنها ذلك الكل الذي يحتوي دول العالم أجزاءه المختلفة، كأعضاء يتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض، من خلال آلية محددة هي آلية السوق ولقد أخذ هذا التبادل والتفاعل شكل التبادل الدولي (مطهر، 2009، صفحة 116).

وعليه يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة، ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية وبالتالي فإن العلاقات التي بين هذه العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادي لمختلف بلدان العالم،وكذلك العلاقات بين هذه البلدان فضلا عن حركة عناصر الإنتاج (قوة العمل ورأس المال) على مستوى الدولي والعلاقات النقدية، والائتمانية الدولية والتعاون الإنتاجي والتكنولوجي.

و للتجارة الدولية أهمية كبيرة لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة اقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا وتتجلى أهمية التجارة الدولية أكثر في ما يلي:

- تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية وغير مادية من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محليا بسبب عدم توفر المواد الأولية والظروف الطبيعية أو الجغرافية الملائمة كما أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير مقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى.
- زيادة درجة التخصص وفقا للمزايا والظروف التي تؤهل كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون الأخرى وبالتالي زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام الموارد في كل دولة.
- تعتبر قطاعا حيويا من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتزيد أهمية قطاع التجارة الخارجية فلأنه يعكس اغلب الخصائص التي تتصف بها باقي القطاعات، فهذه الدول يتسم اقتصادها بأنه تصديري من ناحية، وارتفاع ميله إلى الاستيراد من ناحية أخرى، مما يستتبع ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي فيها (خلاف، بدون السنة، صفحة 3).
- تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بينها.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة

الحجم ذات الإمكانيات الضخمة، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحاتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية اكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة اقل نسبيا وعلى عكس ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

2.2 .التوجهات المعاصرة للتجارة الدولية.

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفا تاريخيا لاستكمال حلقات النظام التجاري العالمي، حيث توسعت في هذه الفترة حركة السلع و الخدمات و تدفقات رؤوس الأموال، فتبنت غالبية الدول برامج الإصلاح الاقتصادي، و تراجع معها دور الدولة في الحياة الاقتصادية، كما لعبت مؤسسات العولمة الاقتصادية دورا بارزا في التوجه نحو تحرير التجارة العالمية.

و كنتيجة لهذا فقد عرفت التجارة الدولية بين دول العالم تحررا كبيرا في المعاملات التجارية،تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، ولهذا سعت المنظمة إلى التحرير الكلي لحركة التجارة بين الدول،من خلال إلغاء كافة القيود الجمركية والحواجز والمعاملات التي تعيق هذه الحرية.

ولكن مع تطور هذه المعاملات وظهور دول صناعية جديدة وناشئة، ومع زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول وخاصة بين الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي واليابان،أصبحت هذه الدول تتأثر بهذا الانفتاح وخاصة الدول المتقدمة،فظهر ما يسمى بالحمائية الجديدة، و سنتعرف فيما يلي على هاذين التوجهين اللذين طبعا التجارة العالمية في هذا العصر .

1.2.2. تحرير التجارة الخارجية.

يهدف النظام الجديد للتجارة العالمية في جوهره إلى إطلاق حرية التجارة على مستوى عالمي وهو ما يقتضي فتح أسواق جميع الدول على مصراعيها و بلا تمييز، من خلال منع الممارسات المقيدة للمنافسة التجارية باعتبارها الأسلوب الأمثل لضمان حرية التجارة العالمية.

و يمكن تعريف تحرير التجارة العالمية على أنها التخلي بشكل عام على قيود التجارة و أسعار الصرف، و كذا التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، و إتباع سياسة حيادية بهدف تحقيق العديد من المكاسب و منها:

- إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، حيث يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون فيها إنتاجية عناصر الإنتاج أعلى نسبيا، و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج العالمي.
- زيادة مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تعمل على تحويلها من دول ذات اقتصاد مغلق إلى دول تتعامل مع العالم الخارجي، و يتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية، و هو ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لإنتاج مختلف السلع.
- انتشار فرص الحصول على التكنولوجيا و المعارف التقنية اللازمة، و كذا توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات.
- رغم أن الهدف من التجارة الحرة هو تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن لها العديد من الآثار السلبية ولاسيما تلك المتعلقة بظروف العمل المتدنية وفقدان الوظائف والأضرار البيئية على مستوى العالم، ويمكن تلخيص سلبيات التجارة الحرة فيما يلي: (Amadeo, 2020)

- **الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف**: إذ يسمح تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات للشركات بالتوسع إلى بلدان أخرى، ما يجعل من الصعب على الشركات المحلية المتواجدة في دول ذات تكلفة إنتاج عالية منافسة الشركات المتواجدة في دول تتمتع بميزة انخفاض تكلفة الإنتاج، لذا تقلل تلك الشركات من القوى العاملة.
- **ظروف العمل السيئة**: يمكن للشركات متعددة الجنسيات الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف في بلدان الأسواق الناشئة دون حماية كافية للعمالة، ونتيجة لذلك غالبا ما تتعرض النساء والأطفال لوظائف صناعية قاسية تحت ظروف دون المستوى.
- **تدهور الموارد الطبيعية**: غالبا ما تفتقر دول الأسواق الناشئة إلى الكثير من الحماية البيئية فتؤدي التجارة الحرة إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة.

2.2.2 الحمائية الجديدة:

بالرغم مما دعت إليه الجات ثم المنظمة العالمية للتجارة من حرية التجارة الدولية،والعودة إلى حرية صرف العملات منذ خمسينيات القرن الماضي،وتخفيض الحواجز أمام التدفقات التجارية النمو الكبير للأسواق المالية والنقدية،إلا أنه منذ بداية السبعينيات وتدابير الحماية تتصاعد لاسيما في الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد لاقت الدعوة إلى حمائية جديدة الترحيب الحار من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، مع تصاعد الدعوات من أجل الحماية مستعينة بدعوى مواجهة الأزمات وضعف الانتعاش وتفاوت أسعار الصرف والجمود الهيكلي وغير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فقد طرح صندوق النقد الدولي مسألة الاختلالات بين الدول الصناعية الكبرى، وعدها في مقدمة دواعي الحمائية، حيث لجأت الدول الصناعية إلى الاحتماء بنصوص الوقاية لكي تبرر وضع القيود على واردات الدول، ولكن هذه الإجراءات في أصلها وضعت لتكون مؤقتة و في ما يسمح للدولة تعديل أوضاعها والعودة إلى الحرية التجارية من جديد،وتشير المصادر إلى استمرار تزايد تدابير الحمائية الجديدة، لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة الأعضاء في المجموعة العشربين.

و لقد تعددت مفاهيم الحمائية الجديدة حسب نظرة الكتاب المفكرين، فمنهم من عرفها على أنها معايير وأدوات تؤدي إلى انحراف أسواق التجارة العالمية عن مسارها الصحيح،من أجل تحقيق مصالح تجارية لدول على حساب دول أخرى (فاضل و آخرون، 2020، الصفحات 2-7).

فهي مصطلح يستخدم غالبا من أجل الإشارة إلى سياسة جمركية (حمائية) تسعى لحماية أصحاب الأعمال والعمال في بلد ما،عن طريق التقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وهي تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية،وتشجيع على استهلاك المنتجات المحلية.

وطبقا لتقرير الرصد الصادر من منظمة التجارة العالمية،فرضت تدابير تجارية يصل عددها 1243 بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007إلى غاية 2011،وتشير مصادر إلى استمرار تزايد تدابير الحمائية الجديدة،لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين،والتي لا ينطوي أغلبها على تعريفات جمركية،لاسيما فيما يتعلق بفرض قيود على تراخيص الاستيراد وشروط المحتوى المحلي،والمعايير البيئية والصحية،والتي يكون تأثيرها كبيرا،وقد أدى ذلك إلى انخفاض تدفقات التجارة بما يتراوح ما بين 5%إلى 8% متأثرة بفرض القيود، في ظل ازدياد القيود الحمائية والموانع والإجراءات الحدودية المقيدة للاستيراد.

3.2. أهم سمات التجارة الدولية في عصر العولمة.

أدت العولمة إلى مزيد من الترابط بين الأسواق حول العالم حيث غيرت بعمق طريقة عمل الإنتاج الصناعي العالمي والتجارة الدولية، فأصبحت عملية التصنيع عملية دولية من التصميم إلى التسليم إلى التسويق، كما غيرت العولمة من تأثير أدوات السياسات التجارية التقليدية، التي فقد بعضها أهميتها النسبية كوسيلة للتأثير على حجم واتجاه تدفقات التجارة وهو ما أدى إلى تحويل الحكومات أولوياتها بعيدا عن سياسات إحلال الواردات لصالح السياسات الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، و ظهرت الحاجة إلى زيادة الاتفاقات الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق قدر اكبر من التكامل على المستوى المتعدد الأطراف.

و لقد ساعد وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية، بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق، على نمو التجارة الدولية و الدخل على نحو غير مسبوق

فقد نمت التجارة الدولية بـــــ 27 ضعفا خلال الفترة 1950 إلى 2006 أكثر بثلاث مرات من نمو الناتج المحلي العالمي وارتفعت من عام 1990 إلى عام 2013 بمقدار 5 أضعاف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، ديسمبر 2014، صفحة 4) و لم تعرف مستويات التجارة الدولية انخفاضا حادا إلا خلال الأزمة المالية العالمية أين انهارت التجارة العالمية، و على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي ببطء بعد 2008، لكن التجارة لم تسترد ذلك الزخم الذي كانت تتمتع به في السابق، بسبب بطء الطلب وخاصة السلع المعمرة والاستثمارية (gold,21(و التي هي أكثر حساسية للتجارة و تراجع استثمار الشركات، ثم شهد حجم التجارة العالمية تباطؤا ملحوظا ليصل إلى نسبة 2.7 % عام 2012، بعد أن شهد ارتفاعا قويا بنسبة 6.9 % عام 2011 (الأمم المتحدة، جويلية 2013)، و بعد ارتفاع وتيرة تطور حجم التجارة الخارجية بنسبة 3.8 % سنة 2014، تباطأت إلى 2.7 % سنة 2015 ثم إلى 2.2 % سنة 2016.

و يرجع هذا التذبذب في مستويات نمو التجارة العالمية خلال هته الفترة إلى الآثار السلبية للازمة العالمية وسياسات تخفيف المديونية، وضعف الاستثمار وتباطؤ الاقتصاد الصيني هي من بين أهم العناصر التي كانت لها تداعيات مباشرة وكبيرة على التجارة.

و لقد صاحب ذلك الازدهار في التجارة الخارجية انفجار في عدد الشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تنظم الإنتاج في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تولد حصة متزايدة للتجارة عبر التبادلات بين شركاتهم التابعة، وتأثير الاستثمارات المباشرة على التجارة الخارجية، و كنتيجة لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لنسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية فان تأثيرها سيكون كبيرا على منظومة وهيكل التجارة الخارجية لامتلاكها لقدرات وإمكانيات كبيرة التي تؤدي بالكثير من دول العالم اكتسابها ميزة تنافسية في مختلف القطاعات، حيث تعمل الشركات على تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، التي أصبحت واضحة المعالم وبشكل متزايد بين الدول الصناعية والنامية ويلخص الشكل (01) تطور حجم التجارة العالمية في الفترة 1950- 2018.

و ستؤثر انعكاسات التجارة على النمو و فرص العمل و التنمية بشكل أكبر بالاتجاهات الناشئة التي ستوجه أكبر أنماط التجارة و آثارها، و من أهم هذه الاتجاهات زيادة هيمنة سلاسل القيمة العالمية، التي يشكل تطورها إحدى السمات الرئيسية للعولمة الحالية.

و على الرغم من أن سلاسل القيمة العالمية موجودة منذ عدة عقود إلا أنها أصبحت ملحوظة أكثر فأكثر خلال العقد الأول من هذا القرن، نظرا للتقدم التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و النقل، حتى باتت اليوم تشكل بالكامل مرحلتي التوريد و الجرد من الإنتاج العالمي فضلا عن عمليات التوزيع (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، فبراير 2008، صفحة 3)، و هو ما جعل هذه السلاسل تتحكم بصورة شاملة في حركة و حجم تدفقات التجارة الدولية في هذا العصر.

الشكل 1: تطور التجارة العالمية للفترة 1950- 2018

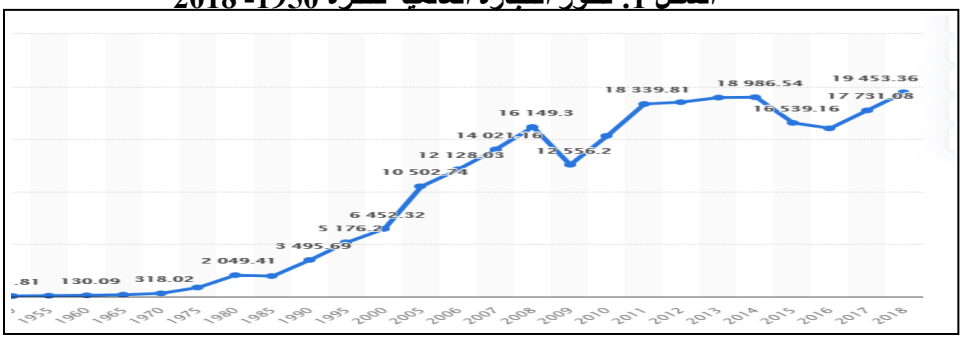

Source: Liam O'connel , 2019, Available at: **https://www.statista.com/statistics/264682/worldwide-export-volume-in-the-trade-since-1950 (9/06/2021)**

و عرفت التجارة الخارجية تراجعا ملحوظا خلال سنة 2019 بعد معدلات النمو القوية بـــــ 5.5 % و4.1 % المسجلة على التوالي خلال سنتي 2017 و2018، كنتيجة للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و التي تعد إحدى أهم عمليات

التحول الكبرى في النظام التجاري العالمي وما أدت إليه من تأثير سلبي على مناخ الأعمال وثقة الأسواق المالية، كما هددت الانتعاش الذي كان متوقعاً في الاقتصاد العالمي خلال عام 2019، نظراً لثقل الاقتصادين الأمريكي والصيني في التجارة العالمية حيث يشكلان معا قرابة 46% من التجارة العالمية (حسني و عبد المنعم، 2020)، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات لكل منهما وبالتالي تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

كما أدت جائحة كوفيد-19 والاستجابات الصحية العامة الضرورية التي ارتبطت بها إلى أكبر وأسرع تهاو في التدفقات الدولية في التاريخ المعاصر. التقارير التحليلية التي غطت الحالة الراهنة للتدفقات الدولية ولغتها الصعبة الوقع على أذهان المنتجين وحتى المستهلكين، تتحدث عن تراجع في معدلات التجارة العالمية بنسب يتراوح ما بين 13 – 32%، وانخفاض يتراوح ما بين 30 – 40% في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدهور يتراوح ما بين 44 – 80% في رحلات الطيران في 2020 (فؤاد، 2020)، و من المتوقع أن أكثر من ثلث الانخفاض في التجارة العالمية سيكون نتيجة لارتفاع تكاليف التجارة وتعطل خدمات النقل اللوجستي.

3. سلاسل القيمة العالمية .

1.3 مفهوم سلاسل القيمة العالمية.

جاءت فكرة سلاسل القيمة مع نموذج الأعمال (Business Model) الذي وضعه مايكل بورتر من اجل تحديد مختلف الأنشطة و الإجراءات التي تساهم في إنتاج منتج كامل انطلاقا من الفكرة وإلى غاية التسويق، سواء كان هذا المنتج سلعة أو خدمة.

فحدد بورتر من خلال هذا المخطط مجموعة من الأنشطة التي قسمها إلى قسمين الأول هو الأنشطة الاوليّة (Primary Activities) وهي الأنشطة الأساسية التي تساهم بصفة مباشرة في إضافة قيمة أو إنشاء ميزة تنافسية. والثاني هو أنشطة الدعم (Support Activities) التي تساعد على جعل الأنشطة الأساسية أكثر كفاءة.

و كانت فكرة بورتر تحديد الأنشطة و تحليلها من اجل الوصول إلى تقليل التكاليف والوصول إلى التميز. و قد تطورت هذه الأفكار مع الزمن لتنعكس على الإنتاج العالمي، و خاصة مع ظهور و ازدهار الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي، و تطور مفهوم سلاسل القيمة العالمية.

يعتمد مفهوم سلاسل القيمة العالمية على قيام الدول بالتخصص الرأسي Veridical Specializatio في مرحلة محددة من مراحل الإنتاج المختلف للمنتج، انطلاقا من مفهوم التخصص سيتم تصنيع المنتج النهائي في عدد من الدول، حيث ان كل واحدة منها ستقوم بتصنيع جزءا من المنتج النهائي وفقا لتخصصها،و الذي سيستهدف في آخر المطاف السوق العالمية (سلاسل القيمة العالمية و أسباب سعي الدول الانضمام لها و تأثيرها في الاقتصاد، 2018).

كما عرف كل من Gereffi & Korzeniewicz سلسلة القيمة العالمية بأنها: " مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو منتج، تربط بين الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي" (بوشول و جرمول، 2020، صفحة 441)

أما البنك الدولي فقد لخص مفهوم سلاسل القيمة في الشكل المبسط التالي:

الشكل 2: سلاسل القيمة العالمية

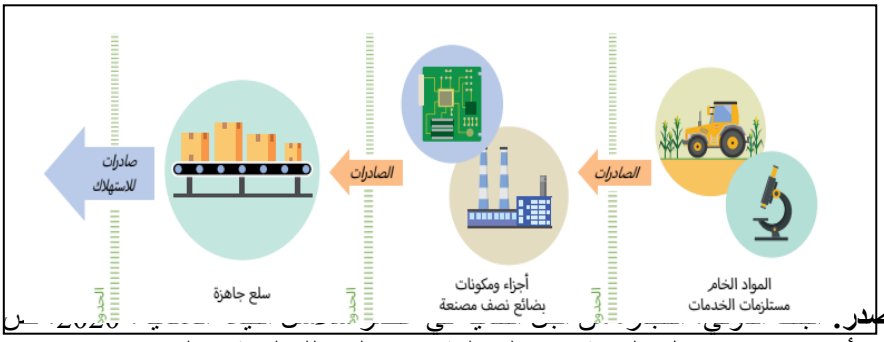

المصدر. [illegible] 2.

بدأت فكرة سلاسل القيمة من المحلية و انتقلت للعالمية و لهذا يمكن ان نتكلم على ثلاث مستويات لها ذلك وفق البعد الجغرافي الموضح في الشكل (2)، الذي يشمل موقع مختلف العمليات التي تشملها سلاسل القيمة. و يهم البعد الجغرافي الدول النامية بصفة اكبر لأنها ترغب في معرفة ما هي حلقات سلاسل القيمة التي توجد ضمن حدودها و مدى ربحيتها، و الإمكانيات المتاحة إمامها لإضافة و إدخال حلقات أخرى. (Gary & fernandez-stark, 2016, p. 6)

عادة ما نجد ان سلسلة القيمة المحلية ترافق الاستراتيجيات التنموية، المعتمدة من طرف الدول التي تستهدف إحلال الواردات و تقليلها، بهدف الرفع من مستويات الإنتاج المحلي، و الحفاظ على العملة الصعبة و تطوير الاقتصاد المحلي، و هذا ما تحاول الجزائر بلوغه في الوقت الراهن من خلال محاولة الاعتماد على مشروعات الإنتاج الوطني (منتوج بلادي) وتطويره و تقديم الدعم والتحفيز في هذا الإطار .

الشكل 3: مستويات سلاسل القيمة

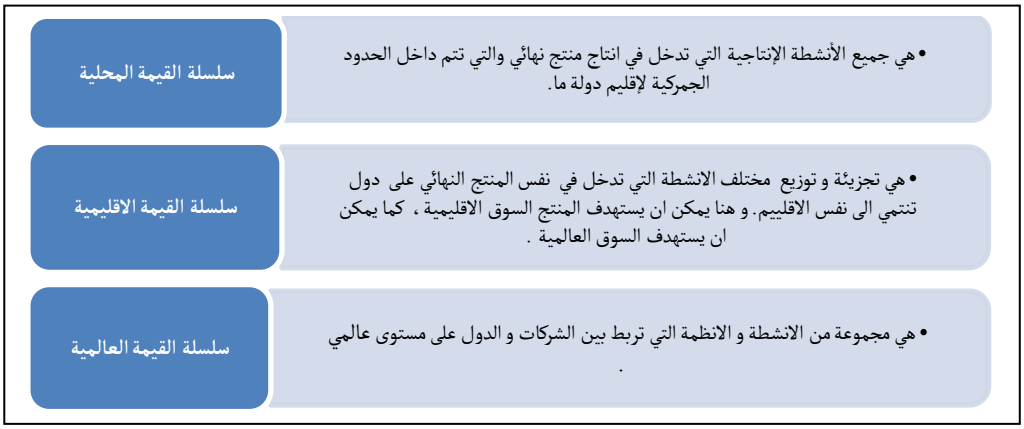

comment tirer parti des chaines de valeur mondiales, 2013, p 10

أما المستوى الثاني فيكون عادة الإقليمية عندجاورة إقليميا و التي تسعى إلى أن تقوم بتوحيد جهودها و الاستفادة من الميزة الموجودة في اقتصاد كل دولة حتى تنتج منتجات إقليمية ذات ميزات خاصة مطلوبة في الإقليم التي تنتج فيه.و قد تتعدى هذه المنتجات السوق الإقليمية عند تصريفها.

و أما المستوى الثالث من سلاسل القيمة فيتعدى الحدود المحلية و الإقليمية، نحو العالمية في جانبي الإنتاج والتسويق فيستفيد بذالك من كل المزايا الاقتصادية لدول العالم.

2.3 . المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومحدداتها.

إن الدخول في سلاسل القيمة يعني أن تختار الدول الحلقة التي ستمثلها في هذه السلاسل فإما أن تمثل حلقة الروابط الخلفية من خلال استرادها لمواد و سلع أجنبية تكون بمثابة مدخلات عملياتها الإنتاجية التي توجه مخرجاتها للتصدير. أو ان تكون حلقة الروابط الأمامية من خلال توفيرها لمدخلات العمليات الإنتاجية لشركائها من الدول. نشير هنا أن الدول عادة ما تتفوق في جانب من هذه الروابط على حساب الأخر، فالدول ذات الروابط الأمامية القوية عادة ما تكون روابطها الخلفية ضعيفة و العكس صحيح (جديدي و عبد اللاوي، 2019، صفحة 154).

تتأثر المشاركة في سلسلة القيمة بمجموعة من العوامل التي تمس جوانب مختلفة اقتصادية سياسية، جغرافية والتي سنوجز أهمها في النقاط التالية: (OECD, 2015)

- وجود البنية التحتية الطبيعية و التي تمثل المحرك الرئيس لأغلب الأنشطة التي تدور حولها سلاسل القيمة العالمية.
- إن قرب المسافة من مراكز التصنيع يعتبر بمثابة ميزة يجب ان تستغل في سلاسل القيمة وبالتالي تزيد من نسبة المشاركة بالروابط الخلفية.
- ان اتساع حجم السوق المحلية سيحد أو يخفض حتما من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية و يزيدها عبر الروابط الأمامية.
- تركيبة الهيكل الصناعي للدولة فكلما كانت الدول تعتمد في صناعتها على الصناعة التحويلية أكثر ستزداد مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي. و تزداد معها المشاركة الخلفية و تنخفض المشاركة الأمامية.
- احتواء الدول على البنى التحتية و المرافق الضرورية على غرار النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات..... الخ. التي تسهل القيام بالأعمال و تساعد على اجتذاب الصناعات التحويلية والخدمات والابتكارات الراقية.
- وفرة الموارد البشرية، فبالنسبة لشركات التصنيع المتقدمة مثل جنرال إلكتريك فإن الإنتاجية تتغلب عموما على تكلفة اليد العاملة، غير أن الباحثون ينظرون عن كثب إلى رأس المال البشري الذي يقدمه كل بلد، وما إذا كان يمكن أن يلبي احتياجات البلد. ويصدق هذا بشكل خاص على مراكز البحوث العالمية التي تحتاج إلى الاعتماد على قاعدة من ذوي المهارات العالية من العلماء والمهندسين و الدكاترة. (بوشول و جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد،حالة الجزائر، 2018، صفحة 115)
- الانفتاح التجاري و المشاركة في الاتفاقيات التجارية الدولية، التي تسفر عن تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية هذا الذي ينعكس إيجابا على المشاركة في سلاسل القيمة.

3.3. خصائص الاقتصاد العالمي في ظل سلاسل القيمة العالمية .

كشفت الدراسات أن سلاسل القيمة العالمية مكنت من ربط علاقات تعاون واسعة بين شركات مختلفة في العالم، وقد أسفرت هذه العلاقات على تقاسم المعارف والتكنولوجيات و المدخلات، رافقها تطور أكبر و أسرع في الاستجابة للمطالب العالمية، مع تحقيق مستويات

تصدير أكبر نتيجة للكفاءة الجماعية و القدرة التنافسية، هذا ما اثر إيجابا على الاقتصاد العالمي و أعطاه سمات جديدة نلخصها في النقاط التالية: (بوشول و جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد،حالة الجزائر، 2018، الصفحات 116-117)

- **زيادة التخصص في الأعمال :** ذلك على مستوى الدول و الشركات على حد سواء مما خفض في التكاليف و زاد في الجودة والتميز مع حصة متزايدة من الخدمات.

- **تشكل شبكات المشترين والمنتجين**: تلعب الشركات و خاصة المتعددة الجنسيات دورا مهما في تشكيل شبكات المشترين والمنتجين و ذلك من خلال التحكم فيها و التنسيق فيما بينها في إطار مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

- **محركات جديدة للأداء الاقتصادي :** في سلاسل القيمة العالمية تعتمد التجارة والنمو على الكفاءة ومصادر المدخلات فضلا عن الوصول إلى المنتجين النهائيين والمستهلكين في الخارج. وتشكل تجزئة الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية وسيلة لزيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية،وتؤثر أيضا على سوق العمل وذلك من خلال التأثير في الطلب على مجموعات المهارات المختلفة.

وفقا لهذا نجد أن سلاسل القيمة أثرت إيجابا على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدول.

-تعد سلاسل القيمة من الأسباب الأساسية للوصول إلى التخصص الفائق و الفعالية، من خلال زيادة الترابط والتعاون ما بين الشركات و بصفة دائمة ما يؤدي بدوره إلى نشر التكنولوجيا.

- تساهم سلاسل القيمة العالمية بالتحول الهيكلي في البلدان النامية، مما يؤدي إلى اجتذاب الناس من أنشطة أقل إنتاجية ونقلهم إلى أنشطة تصنيع وخدمات أكثر إنتاجية.

-زيادة نمو نصيب الفرد من الدخل، حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% من المشاركة في سلاسل القيمة، يزيد نصيب الفرد بنفس النسبة أو أكثر ،مقارنة بالمشاركة في التجارة التقليدية التي ينتج عنها ارتفاع لا يزيد عن 0.2 %. و تكون أيضا طفرة في النمو إذا ما انتقلت الدول من تصدير المواد الأولية إلى تصدير المنتجات الوسيطية، وهي منتجات صناعية أساسية في منتجات أخرى (البنك الدولي، 2020، صفحة 3).

-تجذب الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الأفراد إلى أنشطة التصنيع والخدمات الأكثر إنتاجية، وهي توظف عددا أكبر من النساء، مما يعني توفير مناصب عمل اكبر و أفضل .

- حسب ما سبق ذكره فإن الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية تحقق مكاسب نمو أعلى وبالأخص في الدول النامية و الفقيرة ،فان هذا سيرفع من مستوى الدخل مما ينعكس ايجابيا على خفض معدلات الفقر و عدد الفقراء.

4. انعكاسات سلاسل القيمة العالمية على التجارة الدولية.

1.4. مساهمة سلاسل القيمة العالمية في التجارة العالمية.

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نمو التجارة العالمية و الدخل على نحو غير مسبوق، نظرا للانخفاض الحاد في تكاليف الوصول إلى المعلومات و الاتصالات و التغير التكنولوجي الذي سمح بمزيد من تجزؤ عملية الإنتاج (غولدبيرغ، 2019، صفحة 20) في عصر سلاسل القيمة العالمية.

فلقد توسعت التجارة الدولية بوتيرة سريعة بعد عام 1990، مدفوعة بظهور سلاسل القيمة العالمية، و التي أصبحت تشكل حاليا 50 % من حجم التجارة العالمية (اسماعيل، أكتوبر 2019، صفحة 3)، إلا أن نشاط هذه الأخيرة قد شهد تراجعا من حيث الآثار الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة و خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، و ذلك بعد معدلات النمو المضطردة المسجلة خلال الفترة (1990-2007)، و يرجع هذا التراجع في معدلات نمو تجارة سلاسل القيمة العالمية إلى التباطؤ الذي شهده أداء الاقتصاد العالمي و التجارة العالمية بشكل عام (اسماعيل، أكتوبر 2019، صفحة 3) ،فيما تأثر نموها مؤخرا جراء حالة عدم اليقين التي خلفتها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين، و أدت إلى تأجيل خطط الاستثمار و زادت من العوائق أمام حرية التجارة الدولية، الأمر الذي قد يؤثر مستقبلا على تطور سلاسل القيمة العالمية من خلال إعادة العمليات القائمة على هذه السلاسل إلى بلدانها الأصلية أو تحويلها إلى مواقع جديدة (البنك الدولي، 2020، صفحة 2)، حيث أدت هذه التوترات إلى حدوث اضطرابات حادة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في المنتجات التي تدخل بصورة مكثفة في التجارة ما بين البلدين كالمعدات التقنية والسيارات.

بالاضافة الى هذا فإن تأثير وباء كورونا على سلاسل التوريد العالمية على المدى القصير كان مجرد تأخير تسليم الطلبات وتقليل حجم الإنتاج. إلا أن تأثيره طويل الأمد يمكن أن يؤدي إلى تغييرات عميقة في هياكل وعلاقات سلاسل التوريد، فالهيكل المستقبلي لسلاسل التوريد العالمية يعتمد بشكل رئيسي على دور الوباء في تسريع تبني اتجاهين رئيسيين انطلقا بالفعل منذ عدة سنوات.

و على الرغم من أن البعض يعتقد أن سلاسل القيمة العالمية تمثل علاقة بين الشمال (الدول المتقدمة) و الجنوب (الدول النامية) إلا أن المعطيات تؤكد على أن الدول النامية تندمج أكثر فأكثر في الإنتاج الدولي، و هو ما يعمل على تشجيع التجارة جنوب – جنوب.

فقد فاق معدل النمو في التجارة بين بلدان الجنوب معدل نمو الصادرات العالمية في جميع المناطق النامية في الفترة من عام 2000 إلى 2012 و بقي في مستويات جد مرتفعة في السنوات الموالية كما أنها كانت تمثل 57% من صادرات الدول النامية في عام 2012 مقابل 40% عام 2000، و هو ما كان يعادل ربع صادرات العالم (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، ديسمبر 2014، صفحة 4)).

إضافة إلى ذلك، تستفيد أيضاً البلدان النامية، التي زادت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من20 ٪ في عام 1990 إلى 30٪ في عام 2000 إلى أكثر من 40٪ في الوقت الراهن، من سلاسل القيمة العالمية، وتشارك فيها حتى أشد هذه البلدان فقراً. وفي الواقع، ترتبت على ذلك آثار إيجابية بالنسبة إلى الاقتصاد المحلي، خاصة في البلدان التي تعمل على تطوير صناعاتها بطريقة تتوافق مع مزاياها النسبية (مونجا، 2020).

و يرجع النمو القوي في التجارة بين بلدان الجنوب، لا سيما التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة إلى حد بعيد إلى ازدياد التبادل التجاري في نطاق سلاسل القيمة العالمية، حيث أن حصة كبيرة من التجارة بين بلدان الجنوب تعكس عمليات الإنتاج، لاسيما في فئات منتجة محددة كالمعدات الالكترونية و معدات الاتصال و التي يتاجر بها من بلدان شرق آسيا و إليها و فيما بينها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، سبتمبر 2013، صفحة 12)، و قد ساعد المستوى الاستيرادي المرتفع لصادرات آسيا التجارة داخل المنطقة الواحدة و في نطاق الصناعة الواحدة في منطقة آسيا، جعلت من هذه المنطقة مركز إنتاج رئيسي يورد السلع الاستهلاكية، و لاسيما في أسواق البلدان المتقدمة .

2.4 انعكاسات سلاسل القيمة العالمية على التقسيم الدولي للعمل.

حاولت النظريات الباحثة في التجارة الخارجية منذ القدم أن تبحث عن سبب إقامة التيارات التبادلية بين بلد وآخر على أساس التقسيم الدولي للعمل، فكان أول من أعطى اهتماما بهذه المبادلات هم التجاريون، وبعدهم ظهرت عدة مدارس تفسر قيام هذا التبادل ومن بينها المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى المدرسة الحديثة.

و بسبب التقدم التكنولوجي السريع وظهور شركات متعددة الجنسيات كلاعب رئيسي في التبادل الدولي،لم تعد النظريات التقليدية قادرة على استيعاب هذه التطورات والتكيف تبعا لها، ولإيجاد التفسير المناسب الذي ينسجم مع واقع التجارة العالمية الجديدة، أجريت العديد من الدراسات وظهرت العديد من التيارات الحديثة، التي عنيت بدراسة وتفسير نمط التقسيم الدولي للعمل بين الدول، و من أهم هذه الاتجاهات وأشهرها نظرية ستفان ليندر، نظرية التبعية، نظرية الفجوة التكنولوجية، و نظرية دورة حياة المنتج الجديد لفيرنون.

غير أن ثورة المعلومات و الاتصالات التي شهدها عقد التسعينات و التخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن تحرير التجارة و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات الحديثة جعلت النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاظم ادوار الشركات المتعددة الجنسيات وظهور دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد.

هذه الظروف مكنت أكثر لاتساع انتشار سلاسل القيمة العالمية و هو ما أدى إلى تبني أنماط جديدة من نماذج التخصص الدولي قائمة على أساس تخصص البلدان في مهام محددة تؤدى في قطاع إنتاجي معين لا في صناعات كاملة كما كان عليه الأمر من قبل.

و تشير بعض الآراء إلى أن سلاسل القيمة العالمية تسمح للدول أن تتجه نحو التصنيع والاندماج في النظام التجاري العالمي، من خلال البدء بالدخول في المراحل الأولية للإنتاج، على أن تزيد نسبة المساهمة في المنتج و تتطور تدريجيا، كما أن هذا الأمر يتيح أمام تلك الدول التخصص في إنتاج أجزاء معينة أو الدخول في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج في إطار سلاسل القيمة العالمية (اسماعيل، أكتوبر 2019، صفحة 2) .

و بظهور هذه الاستراتيجيات التنموية الموجهة نحو التصدير ضمن نظام إنتاج عالمي جديد داخل سلاسل القيمة العالمية المشتتة جغرافيا أصبحت الإمدادات التجارية بالغة الأهمية، و يمكن قياس درجة مساهمة البلدان في سلاسل القيمة العالمية بالنظر إلى مبتدئ

كل سلسلة و منتهاها، أي بملاحظة اعتماد البلدان على المدخلات الخارجية في صادراتها ومدى استخدام ما تصدره من سلع وخدمات في صادرات البلدان الشريكة (الأمم المتحدة، جويلية 2013، صفحة 12).

و من هذا المنطلق يجري تصنيف البلدان و المناطق التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية إلى أربع أنواع من المصدرين، من منخفضة التعقيد إلى مرتفعة التعقيد كما يلي: (البنك الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 48).

- السلع الأولية.
- الصناعات التحويلية المحدودة.
- الصناعات التحويلية المتقدمة و الخدمات.
- الأنشطة المبتكرة.

و في حين تشارك كل البلدان في سلاسل القيمة العالمية فإن كل واحد منها يشارك بطريقة مختلفة، حيث تصدر بعض البلدان المواد الخام التي تستخدم كمستلزمات تحتاج إلى المزيد من المعالجة، و تستورد بلدان أخرى مثل هذه المستلزمات لأغراض التجميع و التصدير، بينما ينتج البعض الآخر سلعا و خدمات متطورة (البنك الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 50) .

و يتركز التوسع المذكور في سلاسل القيمة العالمية جغرافيا في معظم دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية و كثير من دول آسيا، إلا أن معظم تلك الدول تركز تجارتها الخارجية في المواد الخام و السلع الأولية، فيما عدى بعض البلدان الآسيوية التي تحتل أعلى الرتب في قائمة المساهمين في سلاسل القيمة العالمية، حيث تستورد جزءا مهما من صادراتها ضمن صادرات دول ثالثة (الأمم المتحدة، جويلية 2013، صفحة 11) .

و كما يتبين من الشكل4، فإن هناك اختلافات واضحة بين المناطق في التقسيم الدولي الجديد للعمل، حيث تشارك دول شرق آسيا و أوروبا و أمريكا الشمالية في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية المتقدمة و الخدمات في أنشطتها المبتكرة، بينما تنتمي أغلب بلدان إفريقيا و آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية إلى فئتي السلع الأولية و الصناعات التحويلية المحدودة كما تقدم.

الشكل4: مساهمة دول العالم في سلاسل القيمة العالمية.

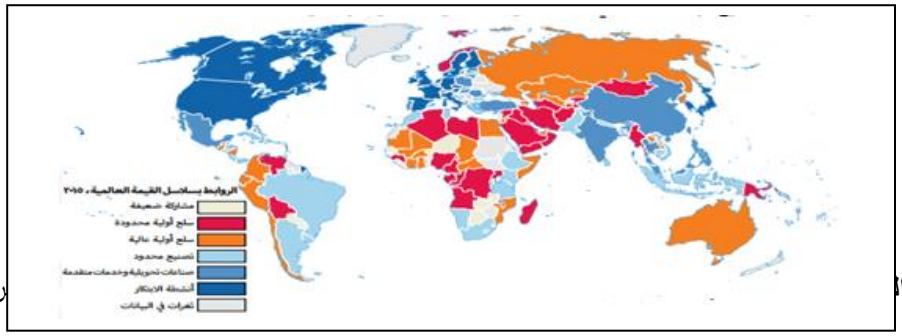

ن: 2.

و تعتمد الأهمية النسبية لمختلف محددات مشاركة منطقة ما في سلاسل القيمة العالمية على نوع هذه السلاسل وخصائص البلدان في المنطقة، كما تتحدد بحسب الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي و حجم السوق و المؤسسات (البنك الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 50)، بالإضافة إلى السياسات الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحرير التجارة، و البنية التحتية و أوضاع الإنتاج في البلد و غيرها.

3.4 انعكاسات سلاسل القيمة العالمية على تركيبة التجارة الدولية.

تتميز التجارة الدولية في عصر سلاسل القيمة العالمية بالتكامل المتناهي للعملية الإنتاجية بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في مرحلة خاصة من مراحل الإنتاج، و من السمات المميزة لهذا النوع من التجارة أن السلع و الخدمات الوسيطة تعبر الحدود عدة مرات قبل تجميعها في شكل منتجات نهائية.

و كان من انعكاسات عملية تجزئة الإنتاج هذه أن التجارة الدولية عرفت نموا كبيرا مقارنة بمجموع الناتج خلال العقدين الماضيين، مما يرجع بدرجة كبيرة إلى كثافة استخدام سلاسل القيمة العالمية، من خلال حركة عناصر الإنتاج الوسيطة من بلد لآخر، أي عدد مرات عبور المنتجات الوسيطة للحدود بين البلدان، فارتفعت نسبة الصادرات في العقديين التاليين لظهور سلاسل القيمة العالمية بصفة مثيرة للاهتمام في بعض الدول مثل الصين، حيث ارتفعت النسبة من 23 %إلى 39 % ومن 30 % إلى 40% في بلدان شمال منطقة اليورو، والسبب وراء نمو نسبة الصادرات الإجمالية هو زيادة كثافة استخدام سلاسل القيمة العالمية (ruta & saito, 2014).

و لقد ازدادت تجارة السلع الوسيطة بالفعل منذ سنة 2002 و لم تتوقف عن النمو في العشرية الأخيرة باستثناء سنة 2009 أين انخفضت تجارة القطع و الأجزاء الوسيطة بصورة كبيرة كنتيجة للأزمة المالية، ثم عرفت نموا بعد ذلك حفزه بشكل خاص زيادة التجارة ما بين بلدان شرق آسيا لتمثل عام 2011 نسبة 40 % من التجارة العالمية (الأمم المتحدة، جويلية 2013، صفحة 12)، و بلغت 55 % من التجارة العالمية سنة 2012، ثم شهدت نموا قويا حتى 2013، كما تضاعف نصيب تجارة السلع الوسيطة والمنتجات نصف المصنعة بين الدول المتقدمة ب 4 مرات خلال 25 سنة (rapport sur le commerce mondial, 2014, p. 84) (84)، لكنها أخذت تتراجع بإضطراد في الفترة ما بين 2013 و2016 (غولدبيرغ، 2019، صفحة 22) وهو ما يعكس استمرار ركود النمو في الطلب على الواردات في الاقتصاد العالمي.

الشكل 6: تطور الصادرات العالمية من السلع الوسيطة 1990-2017

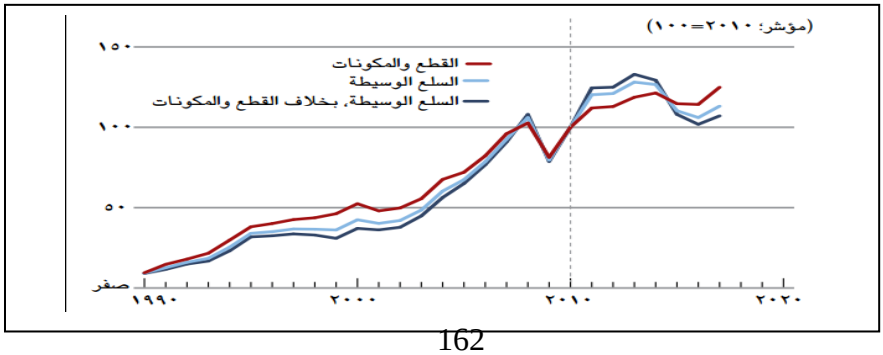

و حيث أن البلدان تسعى أكثر فأكثر للحصول على نصيب أكبر من القيمة المضافة و العمالة فقد عرف الدور الذي تقوم به الخدمات نموا مطردا في حجم التجارة الدولية، نظرا لدور هذا القطاع في تحسين الكفاءة و القدرة التنافسية في القطاعات الأخرى، بما في ذلك التصنيع و الزراعة، حيث أنه لا غنى عن أنشطة الخدمات في التجارة الدولية في إطار سلاسل القيمة العالمية، حيث يستخدم الإنتاج عن طريق سلاسل القيم العالمية العديد من أنشطة الخدمات بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية و اللاسلكية، و اللوجيستات و النقل و الخدمات التجارية استخداما كثيفا بالإضافة إلى الخدمات المالية و البنية التحتية التي تدخل كمدخلات جزءا من القيمة الإجمالية للسلع المصدرة، وكثيرا ما تمثل نسبة كبيرة من القيمة المضافة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، ديسمبر 2014، صفحة 9).

فسلاسل القيمة العالمية تولد مزيدا من الدخل عن طريق تصدير الخدمات، و كثير منها معرض إما لنقل الإنتاج إلى الخارج أو للتعاقد الخارجي، و قد ارتفع الدخل الذي تولد من تصدير الخدمات المالية و خدمة الاتصالات و الأعمال و غيرها إما بصورة مباشرة بصورة غير مباشرة كجزء من صادرات السلع المصنعة فبلغ حوالي 9 % من الناتج العالمي في عام 2008 مقابل 6 % عام 1995 (ruta & saito, 2014, p. 2)، كما بلغ نصيب الخدمات 43% من قيمة الصادرات العالمية عام 2009 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، سبتمبر 2013، صفحة 10) .

و في عام 2012 شكلت الخدمات 14% من إجمالي صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات، و 51% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، و في الفترة من 2000 إلى 2013 ارتفعت حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية للخدمات من 23% إلى 30%، و لاسيما خدمات البناء والخدمات الحاسوبية و المعلوماتية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، ديسمبر 2014، صفحة 10)

أما من حيث التجارة و القيمة المضافة، فقد فاق نمو الصادرات من الخدمات التجارية الحديثة القابلة للتصدير والخدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نمو الصادرات من الخدمات الأخرى، و أظهرت هذه القطاعات الحديثة وفورات حجم و آثار خارجية قوية و استوعبت أيدي عاملة عالية المهارة .

5. خاتمة.

شهدت التجارة الدولية على مدى العشرين عاما الماضية كنتيجة لنمو سلاسل القيمة العالمية عددا كبيرا من التحولات في الحجم و الهيكل والأنماط، و هو ما انعكس على أمور عديدة من بينها توليد الدخل والنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية للبلدان، و عليه يمكن إجمال أهم نتائج هذا البحث فيما يلي:

- ان زيادة التجارة في سلاسل القيمة العالمية يسلط الضوء أكثر فأكثر على عدم كفاية الإحصاءات التجارية المتاحة حاليا، و التي تتعرض لتكرار حساب القيم المضافة الخارجية التي يتم دمجها ضمن المدخلات المستوردة، و هو ما يستلزم إتباع أساليب احصائية جديدة في قياس توسع سلاسل القيمة العالمية.

- تتحكم سلاسل القيمة العالمية بشكل متزايد في حركة و حجم التدفقات الدولية، كما تتحدد المشاركة بها حسب الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي و حجم السوق و مدى التكامل التجاري و أوضاع الهيكل الإنتاجي في البلد، على الرغم من مشاركة كل بلدان العالم في سلاسل القيمة العالمية اليوم بطريقة أو بأخرى.
- يشير مصطلح تجزئة الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية إلى عملية تفكيك الإنتاج على مراحل منفصلة واقعة في بلدان مختلفة، الذي عادة ما يقترن بزيادة المدخلات الوسيطة و انخفاض القيمة المضافة المحلية.
- تظهر الأدلة عدم اقتسام مكاسب العولمة بشكل عادل بين سكان البلدان التي استفادت من التجارة على الرغم من أن الدول النامية تندمج أكثر فأكثر في الإنتاج الدولي هو ما شجع على نمو التجارة جنوب – جنوب، خاصة مع بروز الصين كقوة إنتاجية عالمية.
- إن المستجدات الدولية الراهنة قد عملت على إعادة النظر بشكل انتقائي في مسارات سلاسل القيمة الجغرافية وفق معطيات استراتيجية وسياسية، و هو ما يمكّننا من ترجيح إدخال تغييرات وتعديلات على هذه السلاسل محليا و عالميا، لا سيما في ضوء ما برز من سياسات حمائية مست سلاسل الإمداد المتعلقة بالمعدات الطبية والمواد الصيدلانية وتجهيزات الصحة العامة بشكل أساسي خلال أزمة كورونا.

و على هذا الأساس و نظرا للمكانة التي تحتلها سلاسل القيمة العالمية في عصرنا على مستوى التجارة الدولية فإننا نتقدم بالاقتراحات التالية:

- ان نمو سلاسل القيمة العالمية قد أدى إلى زيادة تعقيد التجارة الدولية و هو ما يقتضي وضع قواعد جديدة للتجارة الدولية في ظل اتفاقات تجارية متعددة الأطراف تضمن حقوق جميع الأطراف الداخلة في العملية الإنتاجية، تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة.
- ضرورة العمل على اختيار السياسات التجارية المناسبة التي تضمن الحفاظ على التوازن الاقتصادي المحلي من ناحية و لا تؤثر سلبا على المستوى الدولي من خلال سلسلة الإنتاج الدولية التي تؤثر بدورها على القيمة الكاملة للسلسلة.
- لا بد من انخراط الدول العربية و منها الجزائر في سلاسل القيمة العالمية اليوم، و هذا من خلال المساهمة في سلاسل الإنتاج و الخدمات و الاتصالات المتاحة بعيد عن التركيز على المساهمة في توفير المواد الأولية و خاصة الطاقوية منها فقط.

5. قائمة المراجع:

-Amadeo, K. (2020, April 27). *Free Trade Agreements With Their Pros and Cons*. Retrieved 01 15, 2021, from https://www.thebalance.com/free-trade-agreement-pros-and-cons-3305845

-Gary, G., & fernandez-stark, k. (2016). Global value chain analysis. (g. a. competitiveness, Ed.) *Centre on globalization* .

-OECD. (2015). *participation of developing countries in global value chains: implications for trade and trade-related policies.*

-rapport sur le commerce mondial. (2014). *developpement des chaines de valeur mondiales.*

-ruta, m., & saito, m. (2014, mars). les chaines de valeur. *finance et developpement* , pp. 1-4.

- الأمم المتحدة. (جويلية 2013). *التجارة الدولية و التنمية*. جنيف.

- البنك الدولي. (أكتوبر 2020). *إحياء التكامل الاقليمي للشرق الأوسط و شمال افريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا* . واشنطن.

- البنك الدولي. (2020). *التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية*. واشنطن.

- السعيد بوشول، و سعاد جرمول. (جوان, 2020). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية لمجموعة من الدول2000/2017. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 11* (2).

- السعيد بوشول، و سعاد جرمون. (02 سبتمبر, 2018). المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد،حالة الجزائر. *المجلة المغاربية للإقتصاد و المناجمنت ، 05* (02).

- السيد محمد احمد السريتي. (2008). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الإسكندرية: مؤسسة رؤية للنشر.

- بينيلوبي كوجيانو غولدبيرغ. (يونيو, 2019). مستقبل التجارة. *مجلة التمويل و التنمية* ، الصفحات 20-23.

- حسن موسى فاضل، و آخرون. (2020). *الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية*. العراق: كلية الاقتصاد والإدارة،جامعة كربلاء.

- خلاف عبد الجابر خلاف. (بدون السنة). *القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو*. القاهرة: دار الفكر العربي للنشر.

- *سلاسل القيمة العالمية و أسباب سعي الدول الانضمام لها و تأثيرها في الاقتصاد*. (01 مارس, 2018). تاريخ الاسترداد 13 02, 2021، من Equiti: https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/global-value-chains/

- سميحة جديدي، و عقبة عبد اللاوي. (نوفمبر, 2019). اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات في البلدان النامية تحليل بيانات البانل الديناميكي لسبعة بلدان،(1995-2017). *مجلة البشائر الاقتصادية ، 5* (1).

- سيلستين مونجا. (5 مايو, 2020). *الحرب الخاطئة على سلاسل القيمة العالمية*. تاريخ الاسترداد 15 01, 2021، من Project syndicate: https://www.project-syndicate.org/commentary/covid19-misguided-war-on-global-value-chains-by-celestin-monga-2020-

- عبد الملك عبد الرحمان مطهر. (2009). *الاتفاقية الخاصة لإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية*. الإسكندرية: دار الكتاب القانونية.

- عرفان حسني، و هبة عبد المنعم. (2020). *التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين: أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- محمد اسماعيل. (أكتوبر 2019). موجز *سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية* . الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. (فبراير 2008). *الامدادات التجارية و سلاسل القيمة العالمية*. جنيف.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. (ديسمبر 2014). *نحو نظام تجاري متعدد الأطراف موات لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة*. جنيف.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. (سبتمبر 2013). *نظام التجارة الدولي و اتجاهاته من منظور انمائي*. جنيف.
- وسام فؤاد. (12 11, 2020). *كوفيد 19: تحديات العولمة و سلاسل القيمة العالمية*. تاريخ الاسترداد 15 02, 2021، من https://eipss-eg.org/